"هيئة الإستثمار" تُوضّح إجراءاتها للحد من ارتفاع أسعار المنازل

تحدثت هيئة الإستثمار الوطنية، اليوم الأربعاء، عن مشاريعها لتخفيف الزخم السكاني عن بغداد، فيما أشارت إلى إجراءاتها للحد من ارتفاع أسعار الوحدات السكنية.

وقالت رئيس هيأة الاستثمار الوطنية سهى النجار، إن "مشكلة التوسع السكاني الكبير من أبرز المشاكل التي تواجه العاصمة بغداد منذ سنوات عديدة، والتي بدأت بعد بعد هجرة سكان المحافظات الى بغداد بحثاً عن فرص عمل، ورافق ذلك توسع في المساحات المخصصة للقطاع السكني والذي يستوجب توفير خدمات وبنى تحتية"، مبينة أن "الظروف التي مرت بالبلاد حالت دون إنجاز المشاريع التي توفر الخدمات".

وأضافت النجار، أن "هنالك عدداً من المشاريع مستمرة بالإنجاز تم سحبها خارج حدود أمانة بغداد بهدف تخفيف الزخم الحاصل في بغداد مثل مشروع بسماية ومشاريع مستقبلية اخرى جارٍ العمل عليها ، من أبرزها مشروع مدينة الرفيل المكون من 106 الاف دونم وموقعها سيكون في الاراضي المحيطة لمطار بغداد الدولي".

واوضحت، ان "ارتفاع اسعار الوحدات السكنية من ابرز اسبابها قلة العرض وزيادة الطلب"، مشيرة الى ان "الهيأة تعمل على الحد من ارتفاع الوحدات السكنية من خلال انشاء 11 مدينة سكنية في بغداد والمحافظات، حيث تم استحصال الموافقات والبدء باعدادها كملفات استثمار خاصة بالقطاع السكني وبمساحات مختلفة".

وتابعت، ان "تلك المشاريع ستسهم في امتصاص البطالة وتحريك عجلة الاقتصاد بالمنطقة، فضلاً عن تخفيف الزخم السكاني في بغداد والمناطق الاخرى"، لافتة الى أن "قطاع الاستثمار يحظى بأهمية اقتصادية كبيرة، وخاصة أنه يلعب دوراً في تكوين رأسمال ثابت، لاسيما ان العديد من الدول القطاعية تلجأ لتعظيم مواردها من خلال الاعتماد عليه".